احتمالية دخول الأفراد الى سوق العمل الأردني حسب تباينات الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لهم - دراسة حالة: بيانات مسح قوة العمل، الأردن، 2017

ايمان صالح بني مفرج
دائرة الاحصاءات العامة – الأردن
ebnymfarej@yahoo.com

الملخص

حددت هذه الدراسة التباينات في دخول الافراد الى سوق العمل الأردني، واختبرت هذه الدراسة هذه التباينات إحصائيا، وتم الكشف عن الشرائح السكانية ذات الاحتمالية الأكبر في دخول الأفراد سوق العمل، ومساهمتهم في رفع معدلات المشاركة الاقتصادية للسكان في الأردن، وبتحليل متعمق لبيانات من مسح قوة العمل لعام 2017 ، هذا المسح الذي يعكس واقع سوق العمل الأردني بشكل ربعي من كل عام، والذي يعتمد على معايير منظمة العمل الدولية، وبالاستعانة بالأساليب الإحصائية الوصفية وتحليل الإنحدار اللوجستي متعدد المتغيرات (Multivariate Logistic Regression Analysis)، تناولت هذه الدراسة احتمالية دخول الأفراد سكان الأردن الى سوق العمل الأردني، وأظهرت نتائج الدراسة أن ثلثي المواطنين الأردنيين (32%) يعملون حاليا وحوالي خمس اللاجئيين يعملون في الأردن (22%)، وكان لجنس الفرد تأثيراً عكسياً على الدخول لسوق العمل؛ فاحتمال دخول الاناث الى سوق العمل الأردني يقل بمقدار 92% مقارنة بالذكور وبدلالة معنوية عالية، وكما وكان لحالة اللجوء بالنسبة للفرد تأثيراً عكسياً؛ حيث بينت النتائج أن فرص دخول اللاجئيين الى سوق العمل الأدرني أقل بمقدار النصف عن فرص الأردنيين، بينما كان للمستوى التعليمي تأثيراً إيجابيا لدخول سوق العمل، في حين لم يكن هناك فروق معنوية دالة على تأثير مكان الاقامة للدخول لسوق العمل الأردني.

الكلمات المفتاحية: قوة العمل؛ عمل المرأة؛ اللاجئين؛ المتعطلين

Probability of Individuals Entering the Jordanian Labor Market According to their Social and Demographic Variations

Eman Saleh Bnymfarej
Department of Statistics – Jordan

Abstract

The study is aimed to examine the effect of the social and demographic characteristics of Jordan residents on entering the Jordanian labor market. The disparities in the probability of individuals' entry into the Jordanian labor market have been identified and statistically tested ~~by~~ analysis of data from the 2017 labor force survey which reflects the reality of the Jordanian labor market quarterly and based on ILO standards were made. Results show (32%) of Jordanian citizens are currently employed and about (22%) of refugee are employed in Jordan. The gender of the individual has an adverse effect on entry into the labor market (The probability of female entry into the Jordanian labor market is 92% lower than males). The probability of refugees to enter the labor market less to half with comparison with Jordanian opportunities. The level of education has a positive impact to enter the labor market, while the place of residence has no significant differences

Keywords**:** Labor force; Refugees; Unemployed; Working; Not working

مقدمة

يتأثر الأردن بالازدهار السكاني بسبب النمو الطبيعي والهجرة التي أثرت وستؤثر في إدارة سوق العمل في العقود الأخيرة، حيث كان سكان الأردن يتوسعون بسرعة بسبب الأسباب الطبيعية والهجرة القسرية والتي تعرض لها الأردن بسبب موجات اللجوء الأخيرة وما زال معدل الزيادة الطبيعية أعلى من اثنين في المائة سنوياً، مما يولد أعداداً كبيرة من الشباب الذين يدخلون سوق العمل الأردني.

إن ظاهرة الهجرة في الأردن متجذرة في توافر إمدادات غير محدودة من المهاجرين المحتملين داخل البلاد الذين هم على استعداد لقبول الوظائف التي تتميز بالأجور وظروف العمل قد لا تكون جذابة للأردنيين وهذا يعكس مؤشرا واضحا على حالة عدم المساواة في الظروف السائدة في بيئة العمل، كما ان اختلاف توزيع السكان في الأردن واختلاف خصائصهم الاجتماعية والديموغرافية من شأنه أيضا أن يعرض الشرائح السكانية لانعدام المساواة في سوق العمل الأردني مما ينعكس على الواقع الاقتصادي ويؤثر نهاية على ازدهار الأردن.

الوضع السياسي الراهن يجعل من الصعب تطوير توقعات سوق العمل على المدى الطويل، ونظراً للوضع السياسي الذي لا يمكن التنبؤ به في المنطقة، لا يمكن اقتراح توقعات معقولة

لتوازن الهجرة. ووفقاً لآخر التقديرات الخاصة بالأمم المتحدة، في منتصف عام 2013 كان هناك حوالي 3 ملايين مواطن أجنبي (أكثر من 40 في المائة من مجموع السكان) موجودين في الأردن، وكانت الغالبية العظمى (2.7 مليون) ممثلة في فئات مختلفة من اللاجئين.

تحلل الدراسة أدلة سوق العمل المتاحة لتحديد إمكانية دخول الأفراد إلى سوق العمل الأردني وفقا لخصائصهم الاجتماعية والديموغرافية المختلفة، وكذلك تحديد القطاعات الرئيسية للعمال – المواطنين والمهاجرين (أو المهاجرين بالمعنى الدقيق) واللاجئين (أو المهاجرين القسريين) في سوق العمل الأردني وتفاعلاتهم. قد يكون هذا التصنيف بمثابة إطار مفيد لدراسة القضايا المتعلقة بإدارة سوق العمل الأردني. كما تعكس الدراسة العوامل التي تفسر تدفقات المواطنين واللاجئين والمهاجرين وإمكانية دخول هؤلاء الأفراد إلى سوق العمل الأردني وفقاً لخصائصهم الاجتماعية والديموغرافية المختلفة.

في حالة الأردن، من الضروري إجراء تحليل للواجهات المختلفة مع سياسات التوظيف والتنمية، وهذا يتطلب مراعاة أسواق العمل لجميع العمال الأجانب وتفاعلهم مع عمل المواطنين. ويدعو ذلك الأردن إلى تحديد كيفية تأثير الهجرة على صياغة سياسات العمالة والتنمية. ولذلك، فإن مسألة المهاجرين القسريين، التي تصنفها السلطات الدولية والوطنية كلاجئين، تؤخذ في الاعتبار لتقديم صورة شاملة عن العمالة الأجنبية. وهو يشرح ويشرح كيف أن العدد المتزايد من المهاجرين القسريين بسبب الأزمة السورية، لا يؤثر فقط على الأولويات السياسية الوطنية بل يؤثر على إدارة سوق العمل.

تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أنه من بين أكثر من عشر دول تظهر فيها أعلى مستويات من الفجوة في العمل بين الرجل والمرأة، نجد 6 دول عربية وهي قطر ومصر والعراق والأمارات والمغرب والمملكة العربية السعودية، حيث تحتل الأخيرة المرتبة الأولى من حيث الفجوة في العمل بين الرجل والمرأة (WEF, 2017 c). وهناك أربعة عوامل أساسية تحول دون تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في مختلف أشكال العمل وكل مستويات التنمية وهي تشمل العادات الاجتماعية الرجعية، والتمييز في القوانين ضد المرأة، وعدم وجود حماية قانونية للمرأة والفجوة بين الرجل والمرأة في مجال العمل غير مدفوع الأجر في المنزل والخدمة بالمنزل، بالإضافة إلى عدم وجود مساواة في تملك الأصول سواء كانت مالية رقمية أو عقارية (WEF, 2017 c).

مشكلة البحث وأهميته

إن الوقوف على الواقع الاقتصادي في سوق العمل الأردني والكشف عن التبيانات في المشاركة بسوق العمل باختلاف خصائص السكان الاجتماعية والديموغرافية من شأنه أن يقدم حقائق علمية تبنى عليها البرامج والخطط والاستراتيجيات والسياسات التي تخدم صنّاع القرار وراسمي السياسات في الأردن، كما أن هذا البحث سيقدم تنبوءا يقيس احتمالية دخول الأفراد في الأردن لسوق العمل الأردني باختلاف خصائصهم، ومن هنا جاءت أهمية البحث في تحديده للأولويات التي يتوجب على الحكومة الأردنية التوجه لها لرفد سوق العمل الأردني بالقوى البشرية على اختلاف خصائصها واستنادا لاحتمالية دخولها لسوق العمل بحيث يتم مراعاة تعظيم الفائدة من خلال الاستغلال الأمثل للقوى البشرية المستعدة لدخول سوق العمل.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث بشكل رئيس الى التنبوء باحتمالية دخول الافراد لسوق العمل الأردني ويمكن إجمال الاهداف الفرعية بالتالية:

1. التعرف الى خصائص الأفراد المشتغلين وغير المشتغلين في الأردن.
2. التعرف الى المتغيرات المستقلة والتي تؤثر في الحالة العملية للفرد.
3. قياس درجة احتمالية دخول الأفراد لسوق العمل باختلاف خصائصهم الاجتماعية والديموغرافية.

أسئلة البحث

سيجيب البحث عن الأسئلة التالية:

1. ما هي خصائص الأفراد في سوق العمل الأردني؟
2. هل توجد علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة 5% بين خصائص الافراد في الأردن (مؤشرات التنبؤ)
وحالتهم العملية ؟
3. ما هي مستويات التباين في احتمالية دخول الافراد لسوق العمل باختلاف خصائصهم الاجتماعية والديموغرافية؟

مجتمع البحث والمنهجية

من حيث مجتمع الدراسة التي اعتمد عليها البحث واساليب التحليل الاحصائية المستخدمة، فقد تمثل مجتمع هذه الدراسة بالأفراد سكان الأردن ضمن الفئة العمرية 15 سنة فأكثر بغض

النظر عن جنسيتهم حيث وفر هذه البيانات مسح قوة العمل للعام 2017 والمكون من استمارة رئيسية تناولت البيانات التعريفية للأفراد وخصائصهم الاجتماعية والديموغرافية وعلاقتهم بسوق العمل الأردني إضافة إلى بيانات حول سكان الأردن اللاجئين. وتستعمل هذه الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية لعرض العلاقة بين الحالة العملية للفرد سواء كان يعمل ام لا يعمل مع الخصائص الاساسية للأفراد والتي اعتمدت كمؤشرات للتنبوء، كما تم حساب معاملات الارتباط ونسب الارتباط بين مؤشرات التنبؤ لقياس درجة الارتباط بينها وللكشف عن وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين مؤشرات التنبؤ المفسرة نفسها، وكذلك بإجراء تقدير لمعاملات الإنحدار للفرد الذي له احتمالية لدخول سوق العمل بالاعتماد على مجموعة من مؤشرات التنبؤ المفسرة وعلى مستوى المملكة ككل (وهي الجنس، ومكان الاقامة، وحالة اللجوء، والمستوى التعليمي، والحالة الزواجية والفئات العمرية) باستخدام نموذج الإنحدار اللوجستي (Logistic Regression Model).

الدراسات السابقة

يعد الأردن أحد الدول التي تأثرت بالازدهار السكاني بسبب النمو الطبيعي والهجرة التي أثرت ومازالت تؤثر بشكل كبير على سوق العمل الأردني؛ فلايزال معدل الزيادة الطبيعية في الأردن أعلى من 2 في المئة سنويًا، وهذا يؤدي إلى وجود أعدادًا كبيرة من الشباب الأردني الذين يحتاجون إلى فرص من أجل دخول سوق العمل، كما ان ظاهرة الهجرة إلى الأردن أدت إلى توافر أعداد كبيرة من المهاجرين الذين هم بحاجة أيضا إلى فرص من أجل دخول سوق العمل، بالإضافة الى أنهم على استعداد لقبول وظائف تتسم بالأجور وظروف العمل قد لا تكون جذابة لجميع الأردنيين في بعض الحالات (أبو جابر، 1991)

يعتبر الأردن من الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، ويبلغ إجمالي الدخل القومي للفرد الواحد 4680 دولار أمريكي (البنك الدولي، 2015). وفي العقود الستة الماضية، شهد الأردن تغييرات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية أساسية والتي أدت إلى زيادة أعداد السكان وتسببت في اختلالات هيكلية في سوق العمل الأردني. لقد تجاوز عرض العمالة الطلب المحلي بسبب عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب الأعداد الكبيرة من القادمين الجدد وخاصة العدد المتزايد من المهاجرين القسريين الناجمين عن الأزمة السورية في العقد الماضي إلى القوى العاملة، مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة (العثامنة، 2011).

وقد بين التقرير السنوي لعام 2017– وزارة العمل الأردنية بأن سوق العمل الأردني قد شهد نموا في قوة العمل حيث بلغت نسبة النمو 10% لعام 2015 وبواقع 1607.6 مليون عامل ونمو بمقدار 3.2% في العام 2016 وبواقع 1660.3 مليون عامل، وبلغت نسبة النمو 9.4%

للعام 2017 وبواقع 1817.8 مليون عامل والذي يعزى الى ترخيص عمل اللاجئيين السوريين للعمل بشكل رسمي وتسهيل اجراءات الموافقة. وقد رافق هذا النمو في قوة العمل ارتفاعا في معدلات البطالة حيث تجاوزت نسبة البطالة حاجز 18% في العامين الأخيرين، وقد بلغت نسبة المشتغلين الذكور لعام 2017 (81.5%) في حين بلغت للإناث (18.5%)، (التقرير السنوي لعام 2017- وزارة العمل الأردنية)

يمر الاقتصاد الأردني في دورة ركود وانكماش انعكست آثاره على كافة القطاعات الاقتصادية والتي تمثلت في معدلات البطالة المرتفعة بتجاوزها لحاجز 18% لعامي 2017، 2018 بعد أن كانت 15.3% و13% لغامي 2016 و 2015 على الترتيب، (الاقتصاد الأردني بالأرقام، 2017- البنك المركزي الأردني).

تشير التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الارتفاع المتزايد في معدلات عدم المساواة في الدخل بين سكان العالم. وفي البلدان النامية، زادت معدلات عدم المساواة بنسبة 11 % إذا ما أخذنا في الاعتبار معدلات النمو السكاني. وتتطلب هذه التفاوتات الآخذة في الاتساع اعتماد سياسات سليمة لتمكين الفئات من أصحاب الدخل الأدنى، وتعزيز الإدماج الاقتصادي للجميع بصرف النظر عن الجنس أو العرق أو الانتماء الديني (البنك الدولي، 2013).

وفي الأردن تشير العديد من الدراسات والتقارير الدولية على أنه وبالرغم من أن مشاركة النساء الاقتصادية وتقدمها الاقتصادي الا أنه مازال دون المستوى المطلوب وأن المرأة بحاجة إلى الانصاف في مجال تكافؤ الفرص، وبالنظر الى مؤشرات المشاركة الاقتصادية للنساء، فإن ترتيب الأردن يأتي مباشرة خلف الدول ذات الدخل دون المتوسط الأخرى، وعلى مصاف مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فيما يتوقع منها في الحقيقة أن تحقق مرتبة أعلى قياساً على نسبة تحسن وضع النساء في مجال الصحة والتعليم (البنك الدولي 2012 ب).

وتشير المؤشرات الاقتصادية إلى أنه من بين أكثر من عشر دول تظهر فيها أعلى مستويات من الفجوة في العمل بين الرجل والمرأة، نجد 6 دول عربية وهي قطر ومصر والعراق والأمارات والمغرب والمملكة العربية السعودية، حيث تحتل الأخيرة المرتبة الأولى من حيث الفجوة في العمل بين الرجل والمرأة (WEF, 2017 c).

وهناك أربعة عوامل أساسية تحول دون تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في مختلف أشكال العمل وكل مستويات التنمية وهي تشمل العادات الاجتماعية الرجعية، والتمييز في القوانين ضد المرأة، وعدم وجود حماية

قانونية للمرأة والفجوة بين الرجل والمرأة في مجال العمل غير مدفوع الأجر في المنزل والخدمة بالمنزل، بالإضافة إلى عدم وجود مساواة في تملك الأصول سواء كانت مالية رقمية أو عقارية (WEF, 2017 c).

بينت دراسة تم إعدادها من قبل فريق من الباحثين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة نزوح السوريين على الاقتصاد الوطني بأن الأردن قد تأثر بشكل واضح وكبير اقتصاديا واجتماعيا نتيجة الزخم الهائل والكبير للجوء السوري؛ وبينت نتائج الدراسة بأن الكلف الاقتصادية لذلك النزوح كان كبيرا وقد انعكس ذلك على المديونية والمستوردات، بالإضافة إلى تأثير تواجدهم على سوق العمل في الأردن، (المجلس الاقتصادي والاجتماعي دراسة عام 2011– 2012).

ومن بين أهم الدراسات التي تناولت التأثيرات على سوق العمل في الأردن هي دراسة أولية أجرتها منظمة العمل الدولية في العام 2014 (منظمة العمل الدولية، 2015) عن التأثيرات على سوق العمل، ومراجعة تقييم الإحتياجات المشتركة حول تأثير الأزمة السورية على الأردن الذي أجرته حكومة الأردن بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج دعم المجتمعات المضيفة (HCSP) 2013. بينت الدراسة آثار تدفق اللاجئين السوريين الى سوق العمل الأردني والتغيرات التي طرأت في سوق العمل الأردني بسبب تدفق الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين الى البلاد منذ آذار 2011 . وقد كان الهدف الرئيسي للدراسة هو تقييم تبعات تدفق الأعداد الكبيرة للاجئين السوريين الى الأردن على سوق العمل في البلاد، وذلك من خلال تحديد الإتجاهات الحالية والتهديدات المستقبلية التي يمكن أن تعزى لتدفق اللاجئين السوريين. وعلى الرغم من أن التقرير يركز بشكل رئيسي على التبعات للأردنيين، إلا أنه غطى أيضا وضع اللاجئين السوريين وعلاقتهم مع سوق العمل الأردني. وقد أظهرت الخصائص الديمغرافية لمجتمع اللاجئين السوريين في الأردن معلومات مهمة لفهم تفاعلهم مع سوق العمل الأردني. حيث إن الخصائص الديمغرافية العامة للاجئين بينت أن الغالبية العظمى منهم قد قدموا من مناطق ريفية في سوريا؛ وهم في أعمار شابة نسبيا مقارنة بالمجتمع المضيف (الأردنيين)؛ ولعل مستوى التعليم الأهم من حيث تأثيره على سوق العمل وقد بينت الخصائص الديمغرافية العامة للاجئين أن مستوى التعليم لديهم هو اقل بكثير مقارنة بالأردنيين. ولعل النتيجة الأهم فيما يتعلق بالتغير الذي طرأ على سوق العمل الأردني أن حوالي 30 في المائة من العاملين الأردنيين الذين كانوا يعملون في الصناعة والزراعة قبل حدوث الأزمة السورية بقليل لا يعملون في هذه الصناعات

اليوم، في حين أن النسب المئوية المقابلة في كافة المجالات الأخرى هي بين 0 و20 .وعلاوة على ذلك، انخفضت حصة إجمالي العاملين الأردنيين الذكور في صناعة البناء مثلا من 9 الى 7 في المائة من آذار 2011 الى أذار 2014 ، وفي نفس الوقت، زادت حصة اللاجئين السوريين العاملين في البناء بشكل كبير، مما يشير الى مزاحمة السوريين للأردنيين الى حد ما في هذه الصناعة.

النتائج الرئيسية

وحسب ما يشير الشكل (1) فقد بينت الدراسة بأن أكثر من نصف الذكور في الأردن يعملون (53%) مقابل 12% فقط من الاناث عاملات، وثلثي المواطنين الأردنيين (32%) لا يعملون في حين أن حوالي خمس اللاجئيين يعلمون في الأردن (22%)، وتركزت النسب الأكثر للأفراد العاملين من الفئة العمرية (25–49) سنة في حين ان كبار السن الذين اعمارهم 50 سنة فأكثر والشباب (15–24) تتناقص نسبة دخولهم الى سوق العمل.

كما كشفت الدراسة الحالية بأنه مع ازدياد المستوى التعلمي تقل نسبة الافراد الذين لا يعملون من 76% بين غير المتعلمين الى 69% لمن مستواهم التعليمي دون ثانوي حتى 61% بين الذين مستواهم ثانوي فأعلى.

وتبين أن الأفراد الذين سبق لهم الزواج (مطلقين ، ارامل، منفصلين) لهم فرص أكثر في دخول سوق العمل مقارنة بالعزاب (35% مقابل 29%)، اما من حيث مكان الاقامة فقد اظهرت النتائج أن ثلث الأفراد سكان اقليم الوسط (33%) يعملون وتزداد هذه النسبة بين الأفراد سكان اقليم الجنوب لتصل الى 38% في حين كانت نسبة العاملين في اقليم الشمال هي الأقل حيث بلغت 30%.

الشكل1: التوزيع النسبي للأفراد حسب الحالة العملية والخصائص الاساسية، 2017

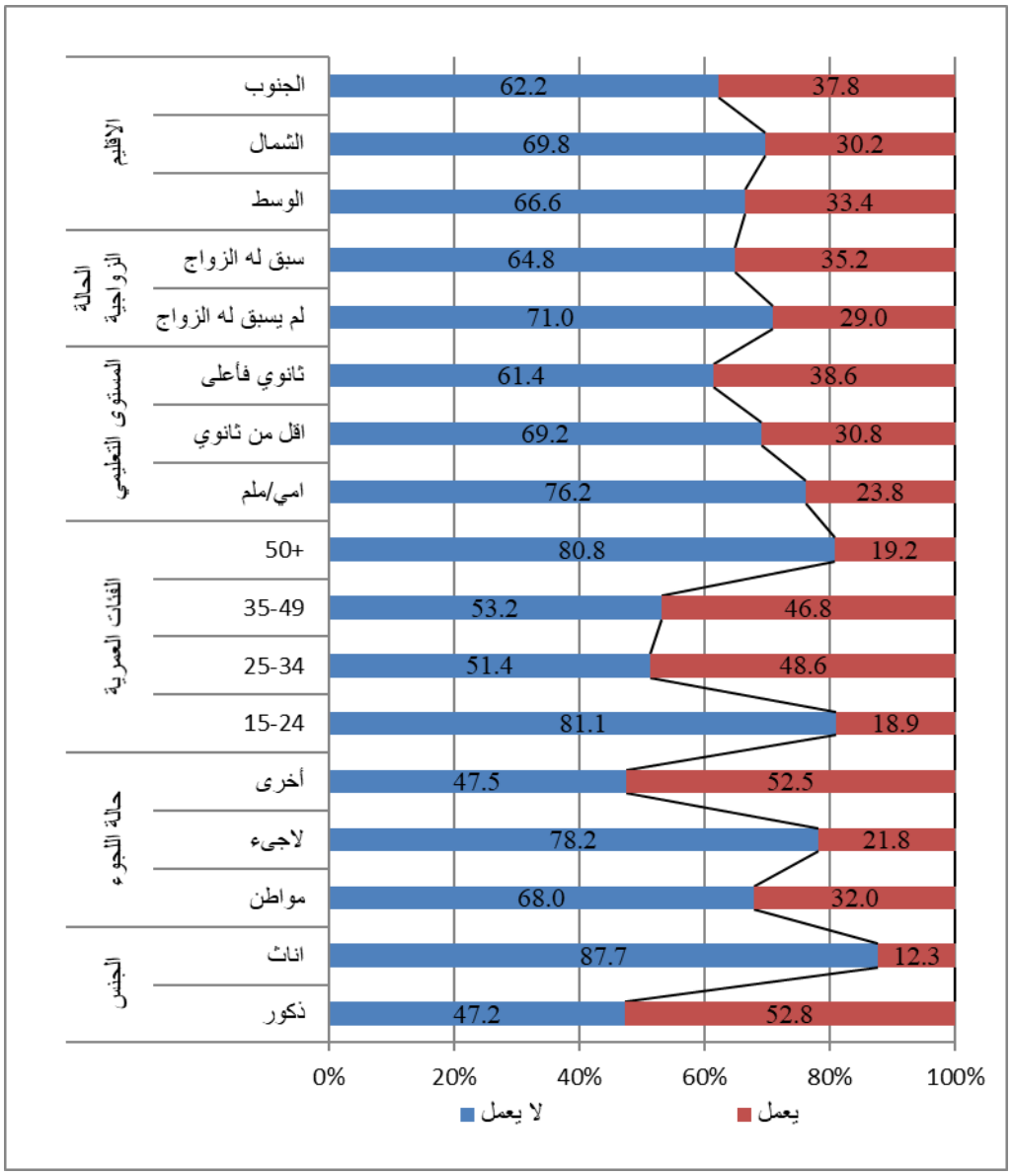

تم اعتماد خصائص الأفراد الاجتماعية والديموغرافية (الجنس، حالة اللجوء، الفئات العمرية، المستوى التعليمي، الحالة الزواجية، مكان الاقامة) كمؤشرات تنبؤ لقياس درجة تأثيرها على احتمالية دخول الفرد لسوق العمل الأردني، وقبل أن يتم احتساب نسب الاحتمالية هذه تم اجراء اختبار استقلالية مؤشرات التنبؤ عن المتغير التابع وهو الحالة العملية للفرد (يعمل، لا يعمل) حيث تم إجراء اختبار مربع كاي بين المتغير التابع الحالة العملية للفرد (يعمل، لا يعمل) وجميع مؤشرات التنبؤ وتبين أن المتغير التابع غير مستقل عن مؤشرات التنبؤ المفسرة عند مستوى معنوية 5% أو أقل ، الجدول (1).

الجدول 1. قيم اختبار مربع كاي ما بين المتغيرات التابعة والمستقلة

مؤشرات التنبؤ	المتغير التابع		
	الحالة العملية للفرد		
	قيمة مربع كاي	القيمة الإحتمالية (p-value)*	معامل الاعتمادية CV
الجنس	33076	0	0.431
حالة اللجوء	5547.5	0	0.093
العمر	16562	0	0.039
المستوى التعلمي	1904	0	0.103
الحالة الزواجية	715.3	0	0.063
مكان الاقامة	318.2	0	0.001
*p < 0.05لاختبار مربع كاي			

قامت الدراسة أيضا بحساب معاملات ونسب الارتباط بين مؤشرات التنبؤ وتبين أن جميع قيم هذه النسب ضمن الحدود المقبولة إحصائيا، وبذلك لم يتم استبعاد أي متغير مستقل من النموذج التحليلي اللاحق، الجدول (2).

الجدول 2. معاملات ونسب الارتباط بين مؤشرات التنبؤ

مؤشرات التنبؤ	الجنس	حالة اللجوء	العمر	المستوى التعلمي	الحالة الزواجية	مكان الاقامة
الجنس	1					
حالة اللجوء	0.310*	1				
العمر	0.110*	0.027*	1			
المستوى التعلمي	0.025*	0.120*	.038*	1		
الحالة الزواجية	0.095*	0.054*	0.689*	0.069*	1	
مكان الاقامة	0.006*	0.127*	0.370*	0.061*	0.001	1
*p < 0.05لاختبار معامل بيرسون واختبارEta						

ويبين الجدول (3) نتائج النموذج التحليلي (Logistic Regression Model) حيث تم حساب نسب الاحتمالات للفرد لدخوله سوق العمل باختلاف جميع مؤشرات التنبؤ والتي يظهر فيها التبايانات بشكل واضح حيث سنعرض في الجدول (3) نسب الاحتمالات للمتغير التابع (الحالة العملية للفرد بأن يكون يعمل او لا يعمل) حسب علاقته بمؤشرات التنبؤ، حيث تم اعتماد فئات مرجعية (Odd Ratio) حسب كل متغير مستقل كما هو موضح في الجدول، فيظهر الجدول أن احتمال دخول الاناث الى سوق العمل يقل بفروق معنوية مقارنة بالذكور، فاحتمال دخول الاناث الى سوق العمل الأردني يقل بمقدار 92% مقارنة بالذكور وبدلالة معنوية عالية. تنخفض احتمالات دخول اللاجئيين الى سوق العمل الأردني بمقدار 50% مقارنة بالمواطنين الأردنيين الذين يحملون الجنسية الأردنية، في حين أن الاحتمالات تزداد بمقدار الضعفين للسكان الذين يحملون جنسيات أخرى غير الأردنية بشرط ان لا يكونوا لاجئين وبنتائج معنوية احصائيا.

أما فيما يتعلق باحتمالات الدخول الى سوق العمل مع تقدم العمر فإن الاحتمالية تزداد بمقدار 6 مرات للأفراد من الفئة العمرية (25–34) سنة مقارنة بفئة الشباب (15–24) سنة، في حين ان نسبة الاحتمالات للفئة العمرية الأكبر (35–49) سنة تتراجع الى 5 مرات مقارنة بالفئة العمرية السابقة، إلا انه مع ازدياد العمر وبلوغ سن 50 سنة فأكثر فإن احتمالية دخول الافراد الى سوق العمل تقل بنسة 13% مقارنة بفئة الشباب (15–24) سنة، وبنتائج معنوية احصائيا.

أظهر التحليل اللوجستي نتائج معنوية للأفراد بحسب مستواهم التعليمي حيث أن الافراد الأكثر تعليما هم الأكثر احتمالية لدخول سوق العمل، بحيث ارتفعت نسبة الاحتمال الى 52% للأفراد الذين مستواهم التعليمي ثانوي فاعلى مقارنة بغير المتعلمين من الأفراد (اميين/ ملمين). كما بينت النتائج أن احتمال دخول الافراد الذين سبق لهم الزواج يفوق احتمال الافراد الذين لم سيبق لهم الزواج بمقدار 17% حيث كانت النتائج دالة احصائيا.

اما باختلاف مكان الاقامة فقد أظهرت النتائج تساوي احتمالية دخول الافراد الى سوق العمل للمقيمين في اقليم الوسط والشمال بينما ارتفعت النسبة للأفراد المقيمين في اقليم الجنوب بمقدار 23%.

الجدول 3. تحليل الإنحدار اللوجستي متعدد المتغيرات للحالة العملية للأفراد في الأردن والذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الخصائص الأساسية، 2012

الخصائص الأساسية (مؤشرات التنبؤ)	المتغير الثنائي التابع: التعرض للمشورة			
	معاملات الإنحدار	الخطأ المعياري	نسبة الاحتمالات Odd Ratio	حجم العينة n
الجنس				
ذكور			(Ref) 1	90784
اناث	-2.513	0.014	0.081	87554
حالة اللجوء				
مواطن			(Ref) 1	126864
لاجئ	-0.684	0.019	0.505	29269
أخرى	0.838	0.019	2.313	22205
الفئات العمرية				
15–24 سنة			(Ref) 1	53652
25–34 سنة	1.728	0.021	5.629	39197
35–49 سنة	1.622	0.023	5.064	47400
50 سنة فأكثر	-0.14	0.027	0.869	38089
المستوى التعليمي				
أمي/ ملم			(Ref) 1	20110
أقل من ثانوي	0.041	0.023	1.042	92075
ثانوي فأعلى	0.421	0.023	1.523	66153
الحالة الزواجية				
لم يسبق له الزواج			(Ref) 1	66469
سبق له الزواج	0.153	0.02	1.166	111869
مكان الاقامة				
اقليم الوسط			(Ref) 1	116104
اقليم الشمال	0	0.014	1	48417
اقليم الجنوب	0.206	0.023	1.229	13817

المناقشة والتوصيات

بينت الدراسة الحالية بأن متغير العمر هو الأكثر تأثيراً بشكل ايجابي على احتمالية دخول الافراد الى سوق العمل حيث تتضاعف الى 6 مرات بين فئة 25–34 سنة، إلا ان لمتغير الجنس تأثيرا سلبيا واضحا على احتمالية دخول الافراد لسوق العمل بحيث في حال كان الفرد انثى تقل احتمالية دخوله الى سوق العمل بمقدار 92 % فيما لو كان ذكرا، وهذا ما تؤكده جميع الدرسات في هذا المجال من انخفاض نسبة مساهمة الاناث في سوق العمل الأردني ومنذ سنين طوال، وعليه توصي الدراسة بضرورة اجراء درسات نوعية من شأنها الكشف عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ضعف احتمالية مشاركة النساء في سوق العمل الأردني مقارنة بالذكور مع المضي قدما في مراجعة التشريعات الناظمة لعمل المراة في الأردن والتي قد تكون من اهم اسباب انسحابها من سوق العمل.

بما ان الدراسة كشفت عن انخفاض احتمالات دخول اللاجئيين الى سوق العمل الأردني بمقدار 50% مقارنة بالمواطنين الأردنيين فأصبح من الضروري ايجاد سياسات واضحة لادماج اللاجئيين خاصة السوريين منهم ضمن المجتمع الأردني لتسهيل دخولهم الى سوق العمل الأردني بصورة أكبر.

المراجع

- موقع الأمم المتحدة: http://www.un.org/ar/index.html
- World Economic Forum. 2017 .Women's economics empowerment is smart thing to do. What's stopping us?. 2017c.
- أبو جابر ، كامل (1991) ، سوق العمل في الأردن: التنمية ، الخصائص ، السياسات والمستقبل ، دار البشير ، عمان.
- العثامنة، عبد الباسط (2011) ، الجندر والهجرة من وإلى الأردن، كريم تحليلات وملاحظات اصطناعية 22/2011 ، المعهد الجامعي الأوروبي ، فلورنسا ، إيطاليا.
- وزارة العمل ، التقرير السنوي، (2017)، عمان.
- البنك المركزي الأردني. (2017) الاقتصاد الأردني بالأرقام.
- البنك الدولي. (2013) المساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- البنك الدولي. (2012 ب) حرية الازدهار: الوظائف في الشرق الاوسط وشمال افريقيا.
- البنك الدولي. (2009). الاردن – حل اشكالية سوق العمل في الاردن الذي يشهد متلازمة من النمو والاقتصادي والبطالة.

- البنك الدولي. (2015) بيانات الأردن القطرية. المصدر:
(http://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.PCAP.PP.CD)
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي.(2011- 2012)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة نزوح السوريين على الاقتصاد الوطني.
- وزارة العمل ، التقرير السنوي ، للأعوام (1990-2017) ، عمان.
- ايريك، هيلدسون (2015)، آثار تدفق اللاجئين السوريين الى سوق العمل الأردني ، منظمة العمل الدولية.
- دائرة الإحصاءات العامة. (2017). مسح قوة العمل 2017. التقرير السنوي، عمان، الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الاحصائي السنوي للأعوام (1993 -2017) ، عمان - الأردن.